الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5254 | الجمعة 21 صفر 1447 هـ | 15 أغسطس 2025 م | السنة الثامنة عشرة

دمشق : التقرير الأممي عن أحداث الساحل يتوافق مع ما توصلنا له

الأمم المتحدة : كل الأطراف ارتكبت انتهاكات بأحداث الساحل

من اللاذقية

«وكالات» : خلصت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا في تقرير نشرته، الخميس، إلى أن الانتهاكات وأعمال العنف التي وقعت في منطقة الساحل خلال شهر مارس الماضي «قد ترقى إلى جرائم حرب».

كما لفتت إلى تورط كل الأطراف في تلك الانتهاكات التي هزت منطقة الساحل التي تقطنها أغلبية علوية.

إلا أنها أوضحت في الوقت ذاته أنها «لم تجد أي دليل على وجود سياسة أو خطة حكومية لتنفيذ مثل هذه الهجمات».

إلى ذلك، حثت الحكومة السورية على توسيع جهود المساءلة.

وكانت السلطات السورية شكلت قبل أشهر لجنة تحقيق وطنية من أجل تمحيص تلك القضية ومحاسبة المتورطين.

فيما تمكنت تلك اللجنة في يوليو الماضي من تأكيد حصول «انتهاكات واسعة ولكن غير منظمة»، وحدّدت 563 من المشتبه بتورطهم فيها.

كما كشف المتحدث باسم اللجنة، ياسر الفرحان ينها، أنه تم التحقق من مقتل 1469 شخصا، بينهم 90 امرأة، مشيرا إلى أن المدنيين تعرضوا لانتهاكات جسيمة يومي 7 و8 مارس الماضي.

وأشار إلى أن «الدوافع الطائفية للانتهاكات كانت ثأرية وليست أيديولوجية».

إلى ذلك، أوضح المتحدث أن «القوات الحكومية حاولت في 7 مارس الحد من الفوضى»، مضيفا أن فلول النظام السابق حاولوا فصل الساحل وإقامة دولة علوية، وتم التوصل لأسماء 265 من المتهمين المحتملين.

يذكر أن مناطق الساحل (اللاذقية، وطرطوس، وبانياس) كانت شهدت في 6 مارس الماضي أحداث عنف ومواجهات دامية طالت مدنيين وعناصر من الأمن العام، وحمّلت الحكومة مسلحين موالين للرئيس السابق بشار الأسد مسؤولية الهجمات على قواتها وإعدام العشرات منهم، فيما اتهم عناصر من الأمن بتنفيذ انتهاكات بحق مدنيين.

من ناحية أخرى وجه وزير الخارجية السوري، أسعد حسن الشيباني، رسالة شكر إلى رئيس لجنة التحقيق الدولية المعنية بسوريا، باولو سيرجيو بينهيور، على جهوده في إعداد التقرير الأخير حول أحداث الساحل التي وقعت في مارس الماضي.

وأكد الشيباني أن ما ورد في التقرير ينسجم مع ما توصلت إليه لجنة تقصي الحقائق الوطنية المستقلة.

كما شدد، أمس الخميس، على التزام الحكومة بإدماج التوصيات ضمن مسار بناء المؤسسات وترسيخ دولة القانون في سوريا الجديدة، وفق ما أفادت وكالة «سانا».

وثمن اعتراف التقرير الأممي بجهود الحكومة في ملاحقة ومحاسبة المتورطين. وأكد أن الحكومة اتخذت إجراءات جادة في سبيل المساءلة، وتم توقيف عدد من المتورطين بالفعل.

كما أبدى الشيباني تقديره لإشارة التقرير إلى حجم المعلومات المضللة التي انتشرت عن الأحداث، وختم مشددا على عمل الحكومة من أجل ترسيخ العدالة وضمان المساءلة ومنع تكرار الانتهاكات.

السودان يرحب ببيان أممي يدين خطط «الدعم السريع» لتشكيل حكومة موازية

قوات «الدعم السريع» أعلنت تشكيل حكومة في المناطق التي تسيطر عليها بالسودان

«وكالات» : رحب السودان الأربعاء ببيان مجلس الأمن الدولي الذي رفض خطط قوات الدعم السريع لإنشاء حكومة منافسة في المناطق التي تسيطر عليها وحذر فيه من أن هذه الخطوة تهدد وحدة البلاد وتخاطر بزيادة تفاقم الصراع، في ظل صد هجوم في المحورين الجنوبي والجنوبي الغربي لمدينة الفاشر شنته قوات الدعم السريع.

وأعربت وزارة الخارجية السودانية في بيان عن التزام الحكومة الصارم بالمحافظة على سلامة وأمن واستقرار ووحدة البلاد وسيادتها على أراضيها.

وأكدت استعدادها للعمل مع المجتمع الدولي وفقا للأسس والقوانين التي تخدم مصالح الشعب السوداني.

وأعاد البيان الصادر عن مجلس الأمن الدولي «التأكيد بشكل لا لبس فيه» على التزامها الثابت بسيادة السودان واستقلاله ووحدته.

وقال مجلس الأمن الدولي إن أي خطوات لتقويض هذه المبادئ لا تهدد مستقبل السودان فحسب، بل تهدد أيضا السلام والاستقرار في المنطقة الأوسع.

وقال المجلس إن إعلان قوات الدعم السريع تشكيل حكومة موازية يهدد أيضا بتفتيت السودان وتفاقم الوضع الإنساني المتردي بالفعل.

وكرر مجلس الأمن أن أولويته هي استئناف المحادثات بين الطرفين للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وتهيئة الظروف لحل سياسي للحرب، بدءا بانتقال بقيادة مدنية يؤدي إلى حكومة وطنية منتخبة ديمقراطيا.

وذكر أعضاء المجلس بقرارهم الذي اعتمدوه العام الماضي، والذي يطالب قوات الدعم السريع برفع حصارها عن الفاشر، حيث توشك أن تنتشر المجاعة وظروف انعدام الأمن الغذائي الشديد، بحسب البيان.

وأعربوا عن «قلقهم البالغ» إزاء التقارير التي تتحدث عن هجوم متجدد لقوات الدعم السريع على المدينة المحاصرة.

وأعلنت قوات الدعم السريع في أواخر يونيو الماضي تشكيل حكومة موازية في المناطق التي تسيطر عليها، وبشكل رئيسي في منطقة دارفور الشاسعة حيث يتم التحقيق في مزاعم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

الرئيس اللبناني : بناء الدولة يخدم الجميع وليس ضد أحد

رئيس الجمهورية اللبنانية جوزيف عون

«وكالات» : فيما تمضي الحكومة اللبنانية في قرار حصر السلاح بيد الدولة، أكد رئيس الجمهورية جوزيف عون أن المشكلة «في لبنان تكمن بشكل كبير في الفساد، لأنه لم تكن هناك محاسبة».

كما أكد في تصريحات أمام زواره، أمس الخميس، أن بناء الدولة يأتي لصالح الجميع وليس ضد أية فئة من اللبنانيين، معتبرا أنه «للخروج من مرحلة المغامرات والدمار».

وشدد على أنه «لا محرمات أو خطوط حمر لأحد أمام القضاء»، معتبرا أن البلد «ليس مفلسا بل مسروقا»، وفق تعبيره.

إلى ذلك، رأى أن الحكومات السابقة أساءت إدارة مقدرات البلد، لكنه أشار إلى أن الحكومة الحالية تعمل على إعادة بناء الثقة من خلال مكافحة الفساد والإصلاحات الاقتصادية وإصلاح المصارف، فضلا عن عملها على قانون سد الفجوة المالية، بغية دراسة موضوع أموال المودعين وسبل إعادتها. وختم لافتا إلى أن «المؤشرات الاقتصادية مشجعة».

أتت تلك التصريحات بعدما أقرت الحكومة قبل أكثر من أسبوع حصر السلاح بيد الدولة وتسليم سلاح حزب الله، مكلفة الجيش بإعداد خطة حول تلك المسألة قبل نهاية الشهر الحالي (أغسطس).

في حين رد الحزب رافضاً تسليم سلاحه، ومطالبا بالانسحاب الإسرائيلي من النقاط الخمس أولا.

يذكر أن اتخاذ قرار حكومي بتسليم سلاح حزب الله الذي كان متحكماً إلى حد ما بالمشهد السياسي «والحربي» في البلاد، شكل خطوة غير مسبوقة. لاسيما أن كافة البيانات الحكومية السابقة كانت تكرس مشروعية سلاح الحزب في وجه إسرائيل تحت بند ثلاثية «شعب وجيش ومقاومة».

إلا أن الخسائر التي مني بها حزب الله خلال مواجهاته الأخيرة مع إسرائيل، والدمار الهائل الذي لحق بقرى الجنوب اللبناني، واتفاق وقف إطلاق النار الذي تم في نوفمبر الماضي برعاية أميركية، شرع الأبواب أمام هذا القرار.

باكستان تنشئ قوة جديدة للإشراف على الصواريخ بعد الصراع مع الهند

«وكالات» : أعلنت باكستان إنشاء قوة جديدة في جيشها للإشراف على القدرات القتالية الصاروخية للبلاد وتعزيز ردعها الإستراتيجي، في خطوة تهدف إلى مجاراة قدرات جارتها الهند على ما يبدو.

وأعلن رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف عن إنشاء القوة الصاروخية للجيش في وقت متأخر من الأربعاء بمراسم أقيمت في إسلام آباد وتمحورت حول أسوأ نزاع منذ عقود مع الهند، والذي وقع في مايو الماضي.

وأقيمت المراسم قبل يوم واحد من عيد استقلال باكستان الـ78.

وقال شريف في بيان صادر عن مكتبه متحدثا عن القوة الجديدة «ستكون مزودة بتكنولوجيا حديثة»، مضيفا أنها ستكون علامة فارقة في تعزيز القدرة القتالية للجيش الباكستاني، دون أن يدلي بتفاصيل أخرى.

ومع ذلك، قال مسؤول أمني كبير إن القوة ستكون لها قيادة خاصة في الجيش، وستكون مخصصة للتعامل مع الصواريخ ونشرها في حال نشوب حرب بأسلحة تقليدية.

وأضاف «من الواضح أنها أنشئت للتعامل مع الهند».

وتواصل الدولتان المسلحتان نوويا تحديث قدراتهما العسكرية في ظل تنافس طويل الأمد منذ استقلالهما عن الحكم البريطاني في عام 1947.

شريف قال إن القوة الجديدة ستُزود بتكنولوجيا حديثة

وأدى هجوم وقع في 22 أبريل الماضي وأودى بحياة 26 شخصا -معظمهم من السياح الهندوس- في إقليم كشمير المتنازع عليه إلى إشعال فتيل أزمة حادة بين الجارتين النوويتين، حيث اتهمت نيودلهي جماعة «لشكر طيبة» المدعومة من إسلام آباد بالمسؤولية عنه، قبل أن تبادر بشن غارات جوية داخل الأراضي الباكستانية استهدفت ما وصفتها بـ«معسكرات إرهابية».

وردّت باكستان بإطلاق مئات الطائرات المسيّرة في عمق الأراضي الهندية، وتحدثت تقارير عن مواجهات جوية مباشرة بين مقاتلات الطرفين.

وبعد 4 أيام من الضربات المتبادلة التي استخدمت فيها الطائرات المسيّرة والصواريخ والمدفعية الثقيلة أعلن الرئيس ترامب عبر منصة إكس التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، مؤكدا أن الولايات المتحدة قامت بوساطة مباشرة.

وقال ترامب في تدوينة له في 10 مايو الماضي «بعد محادثات بوساطة الولايات المتحدة يسرني أن أعلن أن الهند وباكستان اتفقتا على وقف إطلاق نار شامل وفوري».

وبينما رحبت باكستان بالاتفاق وأشادت بالدور الأميركي امتنعت الهند عن الاعتراف بأي تدخّل خارجي، وأصرت على أن الاتفاق جاء نتيجة مفاوضات ثنائية.

ونفت الهند أكثر من مرة أن تكون قد أنهت عملياتها العسكرية ضد باكستان في مايو الماضي تحت أي ضغط خارجي، وذلك ردا على تصريحات ترامب، والتي قال فيها إنه توسط لوقف إطلاق النار بين البلدين.

اشتباكات متصاعدة في صربيا بين معارضي الرئيس ومؤيديه

الشرطة الصربية تحاول إنهاء المواجهة بين أنصار الحزب الحاكم والمتظاهرين المناهضين للحكومة في بلغراد

«وكالات» : اندلعت اشتباكات الأربعاء بين محتجين مناهضين للحكومة في صربيا ومؤيديها لليوم الثاني على التوالي في ظل احتجاجات شارك فيها آلاف المتظاهرين في نحو 10 مدن، في تصعيد كبير بعد أكثر من 9 أشهر من المظاهرات المستمرة ضد الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش.

وألقى مؤيدو الرئيس الألعاب النارية على المحتجين في مدينة نوفي ساد الواقعة شمالي البلاد قرب مقر الحزب التقدمي الصربي الحاكم الذي يقوده فوتشيتش.

وعقب ذلك حطم المحتجون نوافذ مقر الحزب، مما استدعى نشر قوات مكافحة الشغب خارج المقر لحمايته.

وجرت الاحتجاجات في أكثر من 10 مدن صربية بصورة متزامنة، وتركزت بشكل رئيسي أمام مقرات الحزب التقدمي الصربي الحاكم.

وفي العاصمة بلغراد انتشر عدد كبير من عناصر الشرطة أمام البرلمان، حيث تجمّع مناهضون للحكومة وآخرون من أنصار الحزب الحاكم، وتبادل المعسكران الشتائم وتراشقوا بالحجارة وبمقذوفات أخرى.

وتهز احتجاجات مناهضة للفساد صربيا منذ انهار سقف محطة للسكك الحديد في نوفي ساد في الأول من نوفمبر الماضي، مما أسفر عن مقتل 16 شخصا، في حادث يعزوه كثيرون إلى الفساد المستشري بالبلاد.

وتأتي هذه المظاهرات غداة احتجاجات جرت الثلاثاء في بلدة فرباس على بعد نحو 100 كيلومتر شمال غربي بلغراد، وتخللتها صدامات بين متظاهرين مناهضين للفساد وملثمين كان بعضهم مسلحين بهراوات.

ومنذ مأساة نوفي ساد تشهد صربيا مظاهرات شارك في بعضها مئات الآلاف، للمطالبة بإجراء تحقيق شفاف في الكارثة وإجراء انتخابات مبكرة.

ويرفض الرئيس فوتشيتش إجراء انتخابات مبكرة، منددا بمؤامرة خارجية للإطاحة بحكومته.

قتل وصعق وقلع أظافر.. الأمم المتحدة تتهم سلطات ميانمار بالتورط في تعذيب ممنهج

«وكالات» : اتهم محققو الأمم المتحدة قوات الأمن في ميانمار بارتكاب عمليات تعذيب ممنهجة من ضرب وصعق وقلع أظافر. وحددوا هوية بعض كبار الجناة.

وقالت آلية التحقيق المستقلة الخاصة بميانمار، التي تشكلت في 2018 لتحليل الأدلة على الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، إن المجني عليهم تعرضوا للضرب والصدمات الكهربائية والخنق وغيرها من أشكال التعذيب الأخرى مثل نزع الأظافر باستخدام الكماشة.

وقال نيكولاس كومجيان، رئيس الآلية، في بيان مرفق بتقرير مؤلف من 16 صفحة «اكتشفنا أدلة مهمة، منها إفادات شهود، تظهر التعذيب الممنهج في مرافق الاحتجاز في ميانمار».

وذكر التقرير أن التعذيب أفضى أحيانا إلى الوفاة. وأضاف أن أطفالا، غالبا ما يُحتجزون بشكل غير قانوني في النيابة بدلا من آبائهم المفقودين، كانوا ممن تعرضوا للتعذيب.

وذكر تقرير الأمم المتحدة أن الحكومة المدعومة من الجيش لم ترد على أكثر من 20 طلبا من الفريق الدولي للحصول على معلومات عن الجرائم المزعومة، ولطلبات دخول البلاد.

ويقول الجيش، إن من واجبه إحلال السلام والأمن. ونفى وقوع أي أعمال وحشية، وألقى باللوم على «الإرهابيين» في إثارة الاضطرابات.

واستندت النتائج الواردة في التقرير الذي يغطي عاما بأكمله حتى 30 يونيو، إلى معلومات أكثر من 1300 مصدر، بما فيها مئات من إفادات الشهود، فضلا عن الأدلة الجنائية والوثائق والصور.

وأوضح التقرير أن قائمة الجناة الذين حددوا، حتى الآن، تضم قادة رفيعي المستوى. ورفض متحدث باسم آلية التحقيق المستقلة الكشف عن أسمائهم، وقال إن التحقيقات جارية، وإن الآلية ترغب في تجنب تحذير هؤلاء الأشخاص.